

**العوامل الاقتصادية المؤثرة في ظهور أقطاب وليدة
في النظام الدولي للاتحاد الأوربي: نموذجاً
(١٩٩١ - ٢٠١٥م)**

رسالة مقدمة

للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

من

الباحث / راشد حصين الخيارين

أولاً - موضوع الدراسة :

يدور موضوع الدراسة، حيث تنطلق من أن النظام الدولي الذي يعرف بأنه "مجموعة من الفاعلين يمارسون أدوارهم في بيئة دولية معينة وفي ظل فترة زمنية معينة، ويخضعون بإرادتهم أو بغير إرادتهم لقواعد معينة سعياً نحو تحقيق مصالحهم"، قد شهد العديد من السمات بعد تولي جوربا تشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي في ٣١ مارس ١٩٨٥، وكان من شأن ذلك السير في خطوات الخروج الكبير لهذا القطب الدولي من النظام الدولي، حيث أعلن جوربا تشوف عن وثيقتين هما: (الجلاسنوست - المكاشفة)، و(البيريستوريكا - إعادة البناء)، كانتا السبيل لتفكيك الاتحاد السوفيتي واختزاله في دولة روسيا الاتحادية بنهاية عام ١٩٩١.

ثانياً - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير وشرح لذلك التحول الذي حدث في طبيعة النظام الدولي وهيكل القوة فيه والأطراف الفاعلة منذ وصول الرئيس السوفيتي الأسبق (جوربا تشوف) إلى حكم الاتحاد السوفيتي في ٣١ مارس ١٩٨٥م، والتي كان حصاد ممارساته أن وصل بهذه الإمبراطورية إلى التفكك بنهاية عام ١٩٩١م.

ثانياً - أهمية الدراسة :

تتبع أهمية موضوع الدراسة وأسباب إختيار الباحث له فيما يلي :

- ١- جدة الدراسة ، حيث أن الزاوية التي تحاول الدراسة التركيز عليها من حيث ظهور أقطاب وكيانات جدد في فترات التحول في النظام الدولي ، هي زاوية جديدة تحتاج لمجهود بحثي كبير ، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يتسم بتحليل زاوية جديدة في الموضوع .
- ٢- قلة الدراسات العلمية التي تناولت الزاوية التي من خلالها يتم تناول موضوع الدراسة ، وبالتالي فإن الجهد المبذول في هذه الدراسة قد يدعم المكتبة العربية في هذا الشأن.
- ٣- استكمال الدراسات المحدودة التي تم إجراؤها على الفترة الانتقالية وكيفية التحول في القارة الأوروبية بالانتقال العاجل والسريع من مرحلة "الجماعة الأوروبية" إلى "الاتحاد الأوروبي"، وهو أمر هام أكاديمياً وعملياً .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة .

هل كان للتحول الحادث في طبيعة النظام الدولي والانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة الصراع الاقتصادي الأثر الواضح في الدفع بالإسراع في تكوين الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي قادر على حماية نفسه ، بل والمنافسة مع الولايات المتحدة كقطب انفراد بالسيطرة على النظام الدولي ؟

خامساً : أسلوب الدراسة .

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي :

هل كان للتحول الحادث في طبيعة النظام الدولي والانتقال من مرحلة الصراع الأيديولوجي إلى مرحلة الصراع الاقتصادي الأثر الواضح في الدفع بالإسراع في تكوين الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي قادر على حماية نفسه، بل والمنافسة مع الولايات المتحدة كقطب انفراد بالسيطرة على النظام الدولي؟

سادساً : الدراسات السابقة :

من خلال القراءة الأولية للدراسات السابقة في موضوع هذه الدراسة ، اتضح أنها تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي :

المحور الأول: الدراسات السابقة حول النظام الدولي والنظام الإقليمي وتطوراتها في حقب زمنية مختلفة والتي يمكن استخلاص نتائجها والاستفادة منها، على مدار أجزاء الدراسة.

المحور الثاني: دراسات سابقة عن التحولات التي جرت في النظام الدولي ونمط الصراعات الاقتصادية الجديدة والآليات الاقتصادية الجديدة ومنها إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه الدراسات مفيدة للدراسة جداً ، وانطلقت الدراسة من حيث انتهت هذه الدراسات لتضيف إليها، وهي محل استفادة كبيرة للدراسة.

المحور الثالث: دراسات سابقة عن نشأة الاتحاد الأوروبي وما سبقه من مراحل مثل السوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية، وتطور ذلك، وهو مدخل مهم للرسالة فيما يتعلق بظهور الاتحاد الأوروبي كمنافس للولايات المتحدة التي سعت للهيمنة على النظام الدولي بعد خروج الاتحاد السوفيتي وتفككه بنهاية عام ١٩٩١ منه.

الفصل الأول

مقدمات التحول في النظام الدولي ابتداءً من عام ١٩٨٥م

مقدمة :

اتفق كافة الدارسين للنظام الدولي ، أن البداية الحقيقية للتحول في هذا النظام هو منتصف الثمانينيات ، وتحديدًا بعد أن تولى جورباتشوف حكم الاتحاد السوفيتي رئيسًا للاتحاد ، في ٣١ مارس ١٩٨٥ . حيث كشف الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف عن توجهاته في كتابيه الشهيرين اللذين كان أساساً لفهم تصرفاته السياسية وقراراته المتعاقبة التي أدت في نهاية المطاف بنهاية عام ١٩٩١ ، إلى الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى دولة روسيا العظمى. وهذان الكتابان هما : الجلاسنوست (المكاشفة)، والبيروسسترويكا (إعادة البناء). حيث اعتقد أن السبيل لإعادة بناء الدولة السوفيتية مرة أخرى ، هو المكاشفة والمصارحة بكل ما يدور داخل أحشاء الدولة السوفيتية وإخراج ذلك إلى العلن غير عابئ بالأضرار المترتبة على هذه المكاشفة ، من تأثير عميق على الأمن القومي للبلاد. وذلك دون أن يصرح بأن وحدة الاتحاد السوفيتي مستهدفة ، بل كان يؤكد على استمرار صيغة هذا الاتحاد. ثم بدأ يتجه إلى التحولات في إطار إعادة البناء وذلك بتبني خيارات التعددية السياسية ، واقتصاد السوق ، والخروج من الحزب الشيوعي الحاكم والمنفرد، والاقتصاد الاشتراكي الذي اعتقد أنه كان سببًا لتخلف الدولة السوفيتية^(١).

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : البيئة الدولية والإقليمية للنظام الدولي في ظل الحرب الباردة .

المبحث الثاني: جورباتشوف وتفكيك الاتحاد السوفيتي عام (١٩٨٥م)

المبحث الثالث: من الثنائية القطبية والحرب الباردة إلى الأحادية القطبية والانفراد الأمريكي عام (١٩٩١م)

المبحث الأول

البيئة الدولية والإقليمية للنظام الدولي في ظل الحرب الباردة

من الثابت في تحليل العلاقات الدولية أن أهم محطات التحول في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كانت أحداث واقعة خليج الخنازير في كوبا (جنوب شرق الولايات المتحدة) عام ١٩٦٢ . حيث قام الاتحاد السوفيتي آنذاك – باعتباره المنافس الدولي للولايات المتحدة (القطب الأول في العالم)، بنصب صواريخ عابرة للقارات في الأراضي الكوبية موجهة تجاه المدن الأمريكية الكبرى. وكان رد فعل الإدارة الأمريكية آنذاك هو اتخاذ جون كيندي (رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت)، لقرار محاصرة خليج الخنازير حول كوبا لإجبارها على فك الصواريخ وإلا فإن حرباً على كافة المستويات ستندلع وقد تصل إلى حرب عالمية. آنذاك شعرت الولايات المتحدة بتهديد حقيقي لأمنها القومي، ولم يكن نصب الصواريخ بتهديد حقيقي لأمنها القومي، ولم يكن نصب الصواريخ السوفيتية إلا تجسيداً للتطور الحادث في الاتحاد

(١) ميخائيل جوربا تشوف، البيريسترويكا (تفكير جديد لبلادنا والعالم)، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٨ ، ص ٥ : ١٠ .

السوفيتي وإصراره على منافسة الولايات المتحدة منذ الخمسينيات في القرن العشرين، وكانت الولايات المتحدة تتجاهل ذلك، حتى رأت ذلك حقيقة واقعة.^(١)

وفي هذا المبحث، نشير إلى التطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا انطلاقاً من واقعة حصار كوبا عام ١٩٦٢ وهو مناخ يتسم بالحرب الباردة، حيث يوجد الصراع بدون مواجهة مباشرة وتجسد أكثر في منطقة "الشرق الأوسط".

كان التدخل الأمريكي في منطقة "الشرق الأوسط" خلال القرنين التاسع عشر والعشرين خاضعاً لسيطرة المنظمات الدينية والخيرية والأكاديمية. فقد نزل أتباع الكنيسة البروتستانتية أولاً في لبنان (كان آنذاك جزءاً من سوريا) في عشرينيات القرن التاسع عشر حيث أسسوا فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت. وفي أواخر القرن التاسع عشر أنشأت البعثات التبشيرية التابعة للكنيسة الإصلاحية في الخليج العربي سلسلة من الإرساليات التي امتدت من العراق إلى عمان.^(٢)

وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية انحصر الاهتمام الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط، بشكل أساسي، في الدفاع عن المصالح التجارية وخاصة النفط. وشهد الشرق الأوسط فترة قصيرة حافلة بالاهتمامات الإستراتيجية خلال الحرب العالمية الأولى عندما انقطعت الإمدادات النفطية القادمة من الشرق الأوسط عن الحلفاء. وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة هي المنتج الرئيسي للنفط في العالم، وبذلك أصبحت آنذاك الداعم الرئيسي لجهود الحلفاء في الحرب. وبرزت المصالح الإستراتيجية مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية، وللأسباب نفسها تقريباً. ولكن في الفترة الفاصلة تقلص حجم الاهتمام الرسمي بالمنطقة، حيث لم يتعد ضمان حصول شركات النفط الأمريكية على المزايا التنافسية نفسها التي كانت تحصل عليها شركات النفط الأوروبية.

وخلال الحرب العالمية الثانية تغير تقدير الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة بشكل جذري. فقد أخذ المخططون العسكريون الأمريكيون والبريطانيون ينظرون إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها مسرح مهم للعمليات الميدانية يمكن أن يشكل منطلقاً لوصول قوات الحلفاء إلى جنوب أوروبا، فضلاً عن كونها جسر عبور للإمدادات العسكرية التي تحتاجها القوات المسلحة السوفيتية بشكل ملح. ولتحقيق كلا الهدفين كان من الضروري إيجاد نوع من التسوية مع القادة الوطنيين في شمال أفريقيا والشرق الأدنى وإيران. وكان جميع تلك المناطق لا يزال خاضعاً للوصاية أو النفوذ الأوربي. وبتوجيه من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت منحت الضمانات الأمريكية المتعلقة بالحريات السياسية بعد الحرب، في محاولة مبكرة للموازنة بين المصالح الإستراتيجية والقيم الديمقراطية.^(٣)

وحظي "الشرق الأوسط"، بأهمية إستراتيجية أعظم خلال الفترة التي وصفها أحد الباحثين الأمريكيين بأنها "فترة السلم الطويلة"^(٤). فقد خلفت الحرب الباردة ضرورات الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة، وتشكيل تحالفات من قبل الولايات المتحدة، وقيام واشنطن بتقديم الإمدادات العسكرية لحلفائها المفضلين. ومع نهاية الخمسينيات كان للولايات المتحدة حضور عسكري واسع في المنطقة. وكان للمرتكزين السياسي والعسكري إستراتيجيتها محور شمالي ومحور جنوبي. وقد شمل المحور الشمالي كلا من اليونان وتركيا وإيران - وكانت طهران بمثابة مركزه الأساسي - أما المحور الجنوبي فقد شمل المملكة العربية السعودية وأثيوبيا.

وفي هذه الأثناء، نتج عن تأييد الولايات المتحدة القوي لقيام إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة بها عام ١٩٤٨، نشوء علاقة مع هذه الدولة الواقعة في شرق البحر المتوسط، والتي أصبحت ركناً من أركان السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت. وقد تعززت هذه العلاقة بدعم إسرائيل استناداً إلى الروابط الثقافية والقيم الديمقراطية المشتركة، وتزايد التعاون الاستراتيجي بعد حرب عام ١٩٦٧. غير أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل أدى إلى نشوء احتكاكات مستمرة مع الدول العربية التي عارضت الاعتراف بإسرائيل، وأعاقت تلك الحالة محاولات الولايات المتحدة تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع العالم العربي.

أولاً: مصالح الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة :

كانت حقبة الحرب الباردة هي التي تبلور فيها التعريف "التقليدي" الحالي لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتلك المصالح هي:

- احتواء امتداد النفوذ السوفيتي في المنطقة.

(١) ناصر عبد الراضي عبد الحكيم، توازن القوى والنظام العالمي الجديد، (رسالة دكتوراه)، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧م، ص ٧٣ : ٧٥.

(٢) فيفي مار، ووليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط خلال وبعد الحرب الباردة، ترجمة/ عبدالله جمعة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص ١١، ١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦.

(٤) Pravda (Newspaper), February 23, 1991, p.5; Izvestia, April 29, 1992, p.3.

- دعم سيادة إسرائيل وأمنها.
- الحصول على النفط بأسعار معقولة بناء على تزايد اعتماد الغرب واليابان على النفط الوارد من الخليج العربي وشمال أفريقيا.
- استقرار الدول العربية وغيرها من الدول الإقليمية الصديقة التي كانت تسهيلاتهما العسكرية ودعمها السياسي أمرين ضروريين لاحتواء الاتحاد السوفيتي.
- الوصول إلى المنطقة لضمان التجارة الآمنة.

ثانيًا: بيئة ما بعد الحرب الباردة :

لقد كان من النتائج الجانبية لانفجار الاتحاد السوفيتي من الداخل وانهيار حلف وارسو، نشوء بيئة جديدة للسلام العالمي. فإن أكثر من أربعة عقود من الاستقرار الأوروبي القائم على القطبية الثنائية تراجعت أمام المنافسات العرقية والأزمات المتفاقمة في شرق أوروبا ووسطها، حيث تمثل الحروب الأهلية البربرية في الاتحاد اليوغسلافي السابق صورة مصغرة عنها. وقد سعت الهيئات الأوروبية الغربية من حلف شمال الأطلسي، والجماعة الأوروبية، واتحاد غرب أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، إلى حل تلك المشاكل، إلا أن الحصيلة كانت متواضعة. وكان من الواضح أن أوروبا أخذت تصبح منطقة عدم استقرار متزايد، يعكس قدرتها المتناقصة على الاضطلاع بأعباء رئيسية في المناطق الجغرافية المجاورة لها، كالشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا. وحتى الاتجاه إلى الوحدة الأوروبية في عام ١٩٩٢، شهد تباطؤًا بالتصويت الهامشي في كل من الدنمارك وفرنسا على معاهدة ماستريخت، تلك الأداة التي صممت لتقريب موعد الوحدة المالية والسياسية إلى نهاية التسعينيات.

ثالثًا: حقائق إقليمية حتمية جديدة:

إن زوال القوة والنفوذ السوفيتيين من الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا – بنهاية التسعينيات – أخذ يتمخض عنه نتائج أخرى. كما أن ضمور التحالفات والضمانات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أخذ يولد حوافز جديدة لدى بعض الدول لتقوية ترساناتها العسكرية عن طريق الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويتفق معظم الخبراء على أن تراكم الأسلحة المتطورة، سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية، سيفاقم الشعور بعدم الاستقرار في المنطقة، ويجعل إدارة الأزمة صعبة. وفي الوقت نفسه، طفت على السطح مشاعر عرقية وقومية وطائفية كانت ساكنة لفترة طويلة. فلم تعد الحدود القومية تحظى بقدر عظيم، وأخذت المجموعات المنشقة تنظر إليها بشكل متزايد على أنها عوائق أمام تحقيق المنفعة القصوى من المشاعر العرقية القومية العميقة لدى كثير من المجموعات، بما فيها الأكراد في كل من العراق وتركيا، والصحراويون في الصحراء الغربية، وفلسطينيون "الشتات"، بالإضافة إلى العديد من المجموعات العرقية في آسيا الوسطى والقوقاز.

رابعًا: الفرص المتاحة للتغيير:

لا تحمل جميع مؤشرات التغيير عوامل سلبية، بل هناك بعض العوامل الإيجابية التي تشمل ما يلي :

- بدأت بعض الحكومات في الشرق الأوسط تشعر بأن الأراضيات السياسية تتغير، في الوقت الذي تلح فيه القوي الشعبية على إعادة توزيع السلطة لدفع الأنظمة السياسية نحو الانفتاح.
- أخذت الأيديولوجيا، وبخاصة ذات المنحى الاشتراكي، تفسح الطريق للبرجماتية. فبعض الحكومات تعيد هيكلة اقتصادياتها لجذب الاستثمارات الغربية وخصخصة المشاريع التي تملكها الدولة. وفي عام ١٩٨٩ تم تشكيل الاتحاد المغاربي الذي يتكون من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا، بغية تمكين تلك الدول من التنافس اقتصاديًا مع أوروبا الأكثر توحّدًا بعد عام ١٩٩٢.
- وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أيضًا، أبدت دول عربية رغبة أعظم في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وخفتت حدة الصراع العربي – الإسرائيلي، كما وضح من

عودة مصر إلى جامعة الدول العربية رغم قيامها بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، والشروع في حوار حول سلام عربي - إسرائيلي، تحت رعاية الولايات المتحدة وذلك خلال عام ١٩٩١ - ١٩٩٢.

خامساً : القضايا التي تشغل الولايات المتحدة :

السؤال المهم في سياق ما تم التطرق إليه هو: ما هي السبل التي يمكن أن يؤثر بها الوضع الدولي الجديد في مصالح الولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تعرف بشكل إجمالي على أنها تمتد من شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن تركيا إلى الخليج العربي، وما هي التحديات التي تواجه الولايات المتحدة؟ وما الفرص المتاحة لها في المنطقة مستقبلاً؟ وهل تغيرت المصالح التقليدية للولايات المتحدة؟ وإذا ما كان الأمر كذلك فبأي وجه؟ وما اتجاهات السياسة التي تبدو مناسبة في بيئة جديدة ومتغيرة؟ وللإجابة على هذا السؤال، هناك ثلاث نقاط أساسية يمكن تناولها هي: الوضع العالمي، والوضع الإقليمي، والقوي الإقليمية والمحلية التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار الإقليمي.

المبحث الثاني

جوربا تشوف وتفكيك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م

لاشك أن جوربا تشوف لعب دوراً معجلاً في التمهيد لتفكيك الاتحاد السوفيتي، وتحوله إلى (١٥) جمهورية هي الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد آنذاك، أبرزها دولة روسيا الاتحادية التي تمثل نحو ٧٠% من مكونات الاتحاد السوفيتي آنذاك، بينما الجمهوريات الأربعة عشر الأخرى كانت تمثل نحو ٣٠% من باقي الاتحاد السوفيتي. بمعنى أن النسبة الأكبر في تكوين الاتحاد السوفيتي كان من نصيب جمهورية روسيا الاتحاد. وكذلك فليس تفكيك الاتحاد السوفيتي واختزاله في دولة روسيا الكبرى، أي انهيار لهذا الكيان، ولكن مجرد تقريمه في حدود دولة كبرى واحدة.

وآثار التساؤلات وماذا بعد؟

فقد أثار إحلال كومونولث الدول المستقلة الجديد محل الاتحاد السوفيتي جدلاً واسعاً حول مستقبل العلاقات الدولية. ودار النقاش جزئياً حول التصورات المتعلقة بطبيعة هذا الكومونولث الذي لا يشكل دولة، ولكنه ستار لتكتل هش يجمع بين جمهوريات عليها أن تحدد المسؤولية عن حدودها وثوراتها وجيشها وممتلكاتها العسكرية. وقد استنتجت الاتفاقية التي شكت هذا الكومونولث الكثير من تلك المسائل بالإضافة إلى المسألة الأكثر خطورة التي تواجه الدول الأعضاء الإحدى عشرة والمتعلقة بانهيار اقتصادها المشترك. ولذلك فقد رأى آنذاك أنه إذا ما لم يعالج قادة الجمهوريات، وخاصة روسيا وأوكرانيا، هذه المسائل فإنهم لن يوفروا إلا قليلاً مما يستدل به على السياسات الخارجية والأمنية الجديدة الخاصة بالكومونولث.

وخلال السنوات التالية سيكون قادة الكومونولث مشغولين بمواجهة كل هذه المسائل. لقد انفقوا على تنسيق السياسات الاقتصادية والخارجية، ولكن مشرعي الجمهوريات غير الروسية تعهدوا "بالتشاور" فقط فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وليس "التنسيق". واختلفت الجمهوريات الثلاث الكبرى (روسيا وأوكرانيا وكازاخستان) علانية حول مسائل رئيسية تتعلق بالأمن القومي، بما فيها حماية الحدود، والسيطرة على الموجودات العسكرية. فأوكرانيا تعارض موضوع الحماية المشتركة للحدود الخارجية للكومونولث، كما أعلن قادتها أنها لن تشارك في الكومونولث إلا إذا بقي اتحاداً فضفاضاً وليس دولة جديدة.

لقد كانت استجابة دول الشرق الأوسط والخليج العربي سريعة، تجاه خسارتها للاتحاد السوفيتي كمصدر رئيسي للمساعدات، وذلك بتراجع النفوذ الجغرافي والسياسي لروسيا. فسمحت سوريا للولايات المتحدة بمحاولة التوسط في تسوية سلمية مع إسرائيل في محادثات مدريد، كما سمحت لليهود السوريين بالهجرة. ودخلت سوريا أيضاً في حوار مباشر لم يسبق له مثيل مع إسرائيل حول مرتفعات الجولان. وقررت إيران إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين كانت تحتجزهم. ويبدو أن إسرائيل أدركت أنه نهاية "التهديد" السوفيتي يزيد من نفوذ الولايات المتحدة

في المنطقة بما في ذلك تأثيرها في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي. كما سهل انتهاء الحرب الباردة على الولايات المتحدة تشكيل ائتلاف عربي خلال عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء .
لقد كان ميخائيل جورباتشوف (الرئيس السوفيتي سابقاً)، مسؤولاً أكثر من أي فرد من أبناء جيله عن قدر أكبر من التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية في العقد الماضي. فقد أدرك أن سباق التسلح مع الولايات المتحدة يدفع بالاتحاد السوفيتي إلى الإفلاس، ولا يوفر فرصاً سياسية أفضل على الساحة الدولية. فانتهج إستراتيجية تراجعية أنهت الروابط السوفيتية بأوروبا الشرقية وبالذات الرئيسية التابعة له في العالم الثالث. وخفض جورباتشوف من حجم المخاطرة التي كان يتحملها الاتحاد السوفيتي جراء مؤازرته للعراق وليبيا وسوريا وسحب آلاف الخبراء والمستشارين السوفييت من الشرق الأوسط.

وعندما شرع الكومونولث في مناقشة المسائل المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية فإن المصالح القومية الروسية الجديدة تبلورت تدريجياً. وأضحى مؤكداً أن القادة السلافيين في روسيا البيضاء يستمرون في انتهاج إستراتيجية جورباتشوف بالتراجع عن منافسة الولايات المتحدة والانسحاب من أوروبا الوسطى وتهدة النزاع على الحدود الصينية – السوفيتية، وترك دول العالم الثالث وشأنها. فضلاً عن أن مسألة "الأزمة المدنية" في الكومونولث تراجعت، وهو ما لم يؤدي إلى انتكاسة في ذلك، وعادت مسائل الحد من التسلح ونزع السلاح إلى صلب العلاقات مع الولايات المتحدة، وأصبحت القوات العسكرية الروسية الجديدة أقل تهديداً للشرق والغرب، حيث أنها أصبحت ولأول مرة في التاريخ تحت سيطرة مدنيين منتخبين.

لقد كان (جورباتشوف) ووزير خارجيته الأسبق (إدوارد شيفرنادزه)، مسؤولين عن التخلي التام عن السياسات الخارجية السوفيتية السابقة وعن البحث عن سياسة خارجية أكثر استقراراً وأكثر قابلية للتنبؤ بآثارها على الساحة العالمية. كما أنهما غيراً مجمل عملية صنع القرار المتعلق بصياغة الأمن القومي والسياسات الخارجية. ومن خلال وضعهما أهدافاً أكثر تواضعاً، جعلاً صورة الكرملين مقبولة في المجتمع الدولي. وأدت تلك التغييرات إلى إنهاء النزاعات بين الشرق والغرب، وساهمت في إيجاد مكان لجورباتشوف في التاريخ، لكنها لم تنقذه من التغييرات الجذرية التي ألمت ببلاده.

كما قام قادة الكومونولث الجدد، وخاصة في روسيا وأوكرانيا، بمتابعة تلك السياسات، ومحاولة بذل الجهد أن تكون تصوراتهم المختلفة للمصلحة القومية لا تعيق تشكيل السياسة الخارجية للكومونولث وتحديد مجالها. ولقد أظهر الرئيس الروسي بوريس يلتسين (الرئيس التالي لجوربا تشوف)، بأنه شديد الاندفاع ومتقلب، ولكنه في الوقت نفسه قادر على التوصل إلى حلول وسط حول المسائل العسكرية والاستراتيجية الحساسة. ومع ذلك فإنه واجه أول معارضة ترفع شعار روسيا أولاً يقودها نائبه الذي يعارض سياسة التوفيق. وقد حذر نائب الرئيس في مناسبات عدة من أن جهود بلاده للسيطرة على الموجودات العسكرية الروسية خلقت وضعا متفجراً وأن الوقت قد حان لروسيا لكي تتخلي عن كونها "بقرة يحلبها كل من يرغب" واتخذ رئيس البرلمان الروسي أيضاً موقفاً متشدداً فيما يتعلق بالمسائل القومية والاقتصادية والأمنية تجاه الجمهوريات غير الروسية. وقد أدى الغضب المستمر في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا إلى تزايد ضغط المحافظين على الرئيس يلتسين لتجنب تقديم تنازلات إلى من يدعون "الديكتاتوريين الصغار" في الجمهوريات غير الروسية. وهذه المشاكل الداخلية، فضلاً عن المعارضة الآتية من الناقلين من أعضاء الحزب الشيوعي، والمؤسسة العسكرية، ساهمت في تعقيد جهود روسيا لانتهاج سياسة توفيقية تجاه جيرانها في الشرق الأوسط، والتحقق من بقاء مشاكل انتشار الأسلحة النووية تحت السيطرة وخاصة على الحدود الجنوبية.

لقد كانت الأزمة الاقتصادية السوفيتية سبباً رئيسياً لانسحاب الاتحاد السوفيتي الإستراتيجي من العالم الثالث، وخاصة تقليص تدخله في الشرق الأوسط. وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية يشهد الإنتاج النفطي السوفيتي تناقصاً، حتى اشتكى كبار مديري الصناعة الدفاعية من اضطراب مشاريعهم، ومن خسارتهم للعمالة الفنية الماهرة. ومع استمرار تدهور وضع المستهلكين، ومع محاولة الكومونولث تنظيم الأمور، ظلت هناك المشكلات الموروثة عن

نظام أعلن اليوم عن إفلاسه. وإذا ما ثبت أن التنبؤات المتعلقة بنقص الأغذية صحيحة، فمن الممكن حدوث المزيد من أعمال العنف. وفي تغير دراماتيكي آخر أصبحت روسيا من المتلقين لقدر كبير من المساعدات من العالم الثالث، بما في ذلك دول الخليج العربية الغنية بالنفط. بعد عام ١٩٨٥، اتجه الاتحاد السوفيتي إلى مرونة سياساته على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف المتصلبة تجاه إيران وإسرائيل وباكستان. وعندما تم تعيين (إدوارد شيفرنادزه) وزيراً للخارجية في تموز/ يوليو ١٩٨٥، تتابعت المشاريع التوفيقية واحداً تلو الآخر. فقد أعلن قرار الانسحاب من أفغانستان عام ١٩٨٨م، وفي العام نفسه تعاون السوفييت بشكل غير معلن مع الولايات المتحدة لحل المشاكل في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والخليج العربي.

حرب الخليج والعمل الجماعي الروسي - الأمريكي :

خلال المراحل الأولى لأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، تريتت موسكو في دعم المبادرات الدبلوماسية للولايات المتحدة وما صاحبها من بناء لقوات التحالف، وأرسلت الحكومة السوفيتية في مناسبات عديدة مسؤلاً رفيع المستوى إلى بغداد على أمل أن تستطيع كسب سمعة دولية لمحاولتها إيجاد تسوية للأزمة عن طريق المفاوضات. وبعد الحرب، ضغطت موسكو على العراق للاستجابة لأعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة ولإجراءات الرقابة الهادفة إلى إنهاء برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في العراق.

وقد رأي معلق صحيفة الإزفستيا، (ألكساندر بوقين)، أن هذه الأزمة لو حدثت قبل عام ١٩٨٥، لكان السوفييت تبنا موقف الحياد الودي وتعاملوا بسلبية مع ظهور قوات الولايات المتحدة في المنطقة. وأضاف بأن الولايات المتحدة كانت ستقوم من جانبها باتهام السوفييت بدعم العدوان والتساهل مع النظام الإرهابي في بغداد. ولكن عوضاً عن ذلك قامت موسكو بمؤازرة الأهداف السياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة، فأدانت الغزو وعلقت الإمدادات العسكرية لبغداد وطالبت بالانسحاب العراقي غير المشروط.

لقد برر السوفييت تخليهم عن العراق بأسباب أخلاقية وأمنية، وأشاروا إلى أنهم يقومون بحماية علاقاتهم المركزية مع الولايات المتحدة. وقام الرئيس ميخائيل جورباتشوف، بوصف الغزو العراقي بأنه انتهاك "لكل ما يعلق عليه المجتمع الدولي من آمال في سعيه إلى وضع الحضارة على طريق التنمية السلمية". وقد أوضح المعلق (ستانيسلاف كوندراشوف) قائلاً "إن التضحية بالعلاقات مع ديكتاتور آخر" يؤكد التزام موسكو "التخلي عن المواجهة مع الغرب... وخاصة مع الولايات المتحدة". وفي المقابل وافقت الولايات المتحدة على الاعتراف بوجود صلة بين إنهاء أزمة الخليج الثانية وإيجاد حل للتوترات العربية - الإسرائيلية. وأشار بيان أمريكي - سوفييتي مشترك في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ إلى أن الجهود لحل المسائل الإقليمية المزممة ستتكتف بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية. وقد وفي وزير خارجية الولايات المتحدة (جيمس بيكر)، أنذاك، بالالتزام الأمريكي عن طريق طلب المشاركة السوفيتية في مبادرته المتعلقة بالشرق الأوسط في صيف عام ١٩٩١. وكان قرار موسكو بوضع سفينتين حربيتين في الخليج في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ مؤشراً قوياً على رغبة يلتسين في مؤازرة المبادرات الأمريكية المستمرة ضد العراق.

"التوجهات الجديدة" لموسكو في الشرق الأوسط :

خلال السنوات القليلة الماضية انتهجت موسكو سياسات مرنة بشكل متزايد تجاه مجموعة واسعة من المسائل الإقليمية، وأعلنت عن وجود خلافات بينها وبين حلفائها العرب، كليبيا وسوريا، حول الإرهاب والتوازن العسكري والعلاقات السياسية مع إسرائيل. كما أن تركيز موسكو على أوضاعها الاقتصادية الداخلية وعلى الحاجة إلى تحسين علاقات الشرق بالغرب سوف يستمر خلال التسعينيات، وسوف يحتم استمرار التأكيد على التعاون بدلاً من الصراع. وقد أوضح التصرف السوفيتي خلال حرب الخليج بأن موسكو تريد السير قدماً في طريق التعاون الأمني المستمر مع الولايات المتحدة، وهذا هو مفتاح السياسة الدولية المرتبطة بالبريسترويكا، وسوف يؤدي انشغال الرئيس بوريس يلتسين بانعدام الاستقرار الداخلي إلى توفير حرية أكبر للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث

الانفتاح على إسرائيل

أصبح من الواضح أن تحركات موسكو نحو الانفتاح على إسرائيل في العام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ تمثل "اتجاهًا جديدًا" في السياسة السوفيتية، وجهدًا مدروسًا من قبل جورباتشوف لتوسيع الخيارات السوفيتية في الشرق الأوسط. وقد كان جورباتشوف أول أمين عام للحزب الشيوعي يسعي إلى تعميق الروابط مع إسرائيل، ويقدم تنازلات لتعزيز المرونة الإقليمية لموسكو ومصداقيتها الدولية. لقد قامت موسكو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٦٧ خلال حرب الأيام الستة استجابة للضغط العربي، ولدعم مصداقيتها التي فقدت بنجاح إسرائيل المذهل ضد مناوئها العرب الذين يزودهم الاتحاد السوفيتي بالسلاح. غير أن هذه الخطوة وضعت موسكو في موضع غير موائم تجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالوساطة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وساهمت في ركود الموقف السياسي السوفيتي في الشرق الأوسط.

وعندما وصل جورباتشوف إلى سدة الحكم عام ١٩٨٥ أوضح بجلاء أن المصالح السوفيتية، وليست العربية، هي التي ستلمي جدول أعمال السياسة الخارجية لموسكو، حتى في المجالات التي كانت تمتثل فيها سابقًا لحفائها. وتحرك جورباتشوف بسرعة لتوسيع الحوار الدبلوماسي مع إسرائيل، فأجاز عقد لقاءات غير رسمية بين سفراء سوفييت وإسرائيليين في باريس وواشنطن في صيف عام ١٩٨٥، وسمح لكل من بولندا والمجر بترتيب إنشاء أقسام لرعاية المصالح في إسرائيل في البداية، ثم أجاز إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها.

وفي خطوة أخرى لوضع الأساس لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قرر الوفد السوفيتي في الأمم المتحدة الامتناع عن التصويت على قرار يدعو لطرده إسرائيل من الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، وذلك ضمن المحاولة العربية السنوية لطرده إسرائيل من هذا المحفل الدولي. وكانت تلك خطوة ذات مغزى في ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن الانحياز التلقائي إلى الدول العربية الراديكالية، وخاصة ليبيا وسوريا، وشكلت نهاية لدور موسكو في الحملة الهادفة إلى نزع الشرعية عن إسرائيل في المنظمات الدولية المختلفة. وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٢ قام نائب الرئيس الروسي (الأكسندر روتسكوي) بزيارة إسرائيل حيث التقى إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

المبحث الرابع

هجرة اليهود السوفييت

في إيماءة لكل من إسرائيل والغرب، سمح الاتحاد السوفيتي بزيادة الهجرة اليهودية بشكل ملحوظ. ففي العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ سمح لأكثر من ٢٨٠٠٠ يهودي سوفييتي بالمغادرة، وهو ما أشار إلى تحول في السياسة ربما كان موجهاً نحو العلاقات السوفيتية مع الولايات المتحدة أكثر من العلاقات مع إسرائيل. وفي عام ١٩٨٩ غادر الاتحاد السوفيتي ما يزيد على ٧٠٠٠٠ يهودي، وهو أعلى مستوى للهجرة اليهودية منذ إنشاء إسرائيل قبل أكثر من أربعين عامًا، وزاد عدد المهاجرين على ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٩٩١. وقادت تلك التطورات الرئيس جورج بوش إلى الإعلان عن أن القيود التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة أساسًا كرد انتقامي على القيود التي كان يضعها الاتحاد السوفيتي على هجرة مواطنيه، وخاصة اليهود منهم، يمكن أن ترفع، عندما يضيفي السوفييت الصفة القانونية على سياستهم الجديدة للهجرة، وأنه يمكن أن يصادق على منح الاتحاد السوفيتي وضع الدولة الأولي بالرعاية في مجال التجارة.

لقد عبرت كل الدول العربية في الواقع عن غضبها من تسارع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل، لكن موسكو كانت تصر على أن روسيا ستسمح بحرية الهجرة لجميع مواطنيها. ورغم أن معظم المهاجرين الجدد استقروا داخل حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، فإن المسؤولين العرب أبدوا مخاوفهم من أن تزيد موجة الهجرة اليهودية من الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية. وتتركز المخاوف العربية على التأثير المحتمل لتلك الهجرة

في المواطنين الأصليين حيث تبطل أثر النمو السكاني المرتفع بين الفلسطينيين وربما أدت إلى دفعهم للهرب إلى الأردن. ويدرك القادة العرب جيداً أن رغبة موسكو في زيادة الهجرة اليهودية خلال أسوأ فترات العنف التي تشهدها الانتفاضة يشكل دليلاً قوياً على تصميم جورباتشوف على السعي لتحقيق المصالح القومية السوفيتية بصرف النظر عن الحساسيات العربية.

وفي عام ١٩٩١، أي بعد ست سنوات من إعادة الحوار الدبلوماسي بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، قام الطرفان بإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومن ثم تحقق تعهد جورباتشوف بإعادة الروابط في سياق سياسة التعاون مع الولايات المتحدة لحل الخلافات الإقليمية. وكانت موسكو قد مهدت الطريق لإقامة روابط دبلوماسية بالموافقة على تبادل القنصليات العامة عام ١٩٩٠، والتراجع عن دعم قرار الأمم المتحدة الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية. وفي عام ١٩٩٠ قام جورباتشوف أيضاً باستغلال حقل الذكرى الخمسين للمذبحة التي ارتكبتها النازيون ضد اليهود في بابي يار بأوكرانيا لإدانة "بذور الحقد" المعادية للسامية. كما وافق جورباتشوف على قيام رحلات جوية مباشرة من موسكو إلى إسرائيل لنقل المهاجرين اليهود، تلك الخطوة التي سمح بها (يلتسين)، أيضاً.

تحسين الروابط مع مصر :

أعطى جورباتشوف، بعد فترة وجيزة من وصوله إلى السلطة، إشارات حول رغبته في تحسين العلاقات مع مصر، التي كانت عودتها التدريجية إلى الحظيرة العربية متوافقة مع جهود موسكو لتشجيع موقف عربي أكثر توحداً تجاه الصراع مع إسرائيل. وشجعت موسكو بشكل خاص عودة العلاقات بين مصر وسوريا عام ١٩٩٠، مما قدم خدمة للأهداف السوفيتية الرامية إلى إضفاء المزيد من الشرعية على جهود القاهرة لتوطيد العلاقات في الشرق الأوسط، وإنهاء عزلة دمشق الدبلوماسية.

ومنذ أن تولى حسني مبارك الرئاسة في مصر عام ١٩٨١، طرأ تحسن فاتر على العلاقات السوفيتية - المصرية حتى عام ١٩٨٧. لقد سمح مبارك بعودة السفير السوفيتي إلى القاهرة في منتصف عام ١٩٨٥، ولكن في الوقت نفسه لم تشهد العلاقات سوي تقدم محدود. وكان أحد المعوقات الرئيسية لتحسن تلك العلاقات الاختلاف على شروط تسديد مصر لديونها العسكرية الكبيرة للاتحاد السوفيتي. فمنذ عام ١٩٧٧ رفضت مصر تسديد الدفعات المستحقة، وجعلت موسكو من التسديد شرطاً مسبقاً لتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة والمعدات السوفيتية الصنع، وتحسين العلاقات التجارية. وفي عام ١٩٨٧ وافقت موسكو على شروط مصر المتعلقة بالتسديد، بما في ذلك فترة سماح مدتها ست سنوات، وشروط ميسرة للتسديد على فترة عشرين عاماً. وبعد وقت قصير من تلك الاتفاقية قام الطرفان بالتوقيع على اتفاقيات اقتصادية ثنائية جديدة واستأنفا محادثتهما بشأن الإمدادات العسكرية، وقاماً بإعادة فتح القنصليات.

الفصل الثاني

التوجهات الجديدة في الخليج العربي

ثمة توجهات جديدة في منطقة الخليج العربي، لاحت في الأفق في تلك الفترة نذكر منها :

المبحث الأول

الحرب الإيرانية - العراقية

لقد أدت الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت عشر سنوات، باتجاه الجهود السوفيتية الرامية إلى إقامة علاقات جيدة مع كل من طهران وبغداد والمحافظة عليها. وخلال فترة الحرب ضغط السوفييت باتجاه إيجاد نهاية سريعة للعمليات الحربية، ودعموا بقوة قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ الداعي إلى إنهاء الحرب، وراوغوا بشأن فرض العقوبات التي نص عليها القرار لأنهم لم يكونوا يرغبون في استعداد إيران .

وقد أبدت موسكو جهود الأمم المتحدة للتوسط في إيجاد حل للصراع. فمارست الضغط بالتناوب على كل من طهران وبغداد لحل خلافاتهما. وفي عام ١٩٩٠ اقترح السوفييت عقد اجتماع

لوزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتي وإيران والعراق في موسكو بغية تسهيل الوساطة. ورحب كل من العراق وإيران بالمبادرة ، وأجريا محادثات مباشرة في جنيف في تموز/ يوليو ١٩٩٠ ، وهي الأولى منذ قرار وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨ .

وقد أدي وقف إطلاق النار وموت آية الله الخميني سنة ١٩٨٩ والانسحاب السوفيتي من أفغانستان إلى تحسن العلاقات الروسية – الإيرانية. فصبر موسكو على ممارسات إيران المعادية للسوفييت ، كإيقاف شحنات الغاز الطبيعي ، وإغلاق القنصلية السوفيتية في رشت، وطرد موظفي السفارة السوفيتية ، إلى جانب التوجه البراجماتي نحو إيران الذي تبناه شيفرنادزه بعد تعيينه وزيراً للخارجية بدلاً من جروميكو، كل ذلك أعطي ثماره.

المبحث الثاني

التقارب إلى الدول الخليجية المحافظة

حاول الروس بطرق شتى تحسين علاقاتهم مع دول الخليج العربية المحافظة، كما فعلوا في دول العالم الثالث الأخرى. وقد أدت أطروحات "التفكير الجديد"، بالإضافة إلى الدبلوماسية الفعالة والموقف العام الأكثر التزاماً بقضايا الخليج، إلى مساعدة موسكو على تحسين صورتها. واستفاد الاتحاد السوفيتي من تبدل المفهوم السائد بين دول الخليج حول التهديد السوفيتي. فقبل الغزو العراقي للكويت، كانت دول الخليج تنظر إلى إيران بوصفها التهديد الأكبر لاستقرارها. ونظراً لانخفاض الوجود البحري للولايات المتحدة في الخليج فقد بقيت هذه الدول غير متيقنة تماماً من التزام الولايات المتحدة بمصالحها، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة المعلنة للمعدات العسكرية المتقدمة. وعملت موسكو على إحداث تغيير إيجابي في تفهم دول الخليج بانسحابها من أفغانستان، واتخاذها موقفاً عسكرياً متحفظاً خلال الحرب الإيرانية – العراقية، وبذلها جهوداً للتوسط في الصراع بين بغداد وطهران.

ومنذ العام ١٩٨٧، تزايدت الاتصالات الروسية بجميع الدول المحافظة في الخليج وتم توسيع العلاقات مع معظمها. فقد أقامت كل من عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في خريف عام ١٩٨٥

المبحث الثالث

قضايا عقد التسعينيات - إعادة بناء روسيا

كان خيار موسكو الانشغال، بإعادة البناء الداخلي في السنوات التالية لتفكك روسيا، ولكي تركز على مشاكلها الداخلية فإنها كانت تفضل وجود بيئة دولية هادئة وعلاقات ثنائية مستقرة مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، في نفس الوقت تراجع أهمية العالم الثالث بالنسبة إليها. كما أن عليها أن تتفادى خلق النزاعات في العالم الثالث باستثناء مشكلات قليلة أمام صانعي القرار الروس. ولا ريب في أن موسكو قد أعطت أولوية لتهدئة التوترات الإقليمية ومنع تفاقمها، الأمر الذي قد يؤدي في أسوأ الحالات إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه، حيث تفادت المواجهة المباشرة مع أمريكا.

وقد تحققت مصالح موسكو بشكل أفضل في عقد التسعينيات بإحراز تقدم في عملية السلام العربي – الإسرائيلي والحد من الأسلحة في المنطقة. وقد تحقق هذا التقدم على أي من الصعيدين، بدعم الولايات المتحدة. وعلى المدى المنظور ركزت موسكو جهودها على تحسين علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة، وعلى البحث لنفسها عن دور في عملية السلام. ولتشجيع هذه العملية لم يصبح الروس أكثر مرونة بالنسبة إلى بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة وإسرائيل فحسب، بل بالنسبة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة (بالتسليم بإمكانية قيام اتحاد فيدرالي مع الأردن) . لقد أصبح يلتسبن أقل تعصباً لكل تلك القضايا مقارنة بمواقف الزعيم السوفيتي الأسبق ليونيد بريجنيف الذي كان مستاء من هيمنة واشنطن على عملية السلام خلال فترة السبعينيات.

ويمكن أن تقدم موسكو، مجموعة واسعة من التدابير المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في حل الصراعات الإقليمية خلال التسعينيات، وذلك للحد من احتمالات حدوث احتكاك بين روسيا

والولايات المتحدة. فمنذ عام ١٩٨٧، فضلت موسكو قيام الأمم المتحدة بدور مركزي في حل النزاعات، فدعت إلى زيادة استخدام المراقبين العسكريين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للفصل بين الأطراف المتحاربة والتوسط في حل الخلافات. وقامت موسكو بدفع متأخرات مساهماتها المالية للأمم المتحدة، ثم قامت تدريجياً بدفع المساهمات التي تخلفت عن سدادها لقوات حفظ السلام الدولية. وقد تقدمت موسكو باقتراح لسحب جميع الأساطيل الأجنبية من الخليج عام ١٩٨٧ وإنشاء أسطول تابع للأمم المتحدة، ولكن ذلك يعود إلى وجود بضع سفن حربية سوفيتية فقط في الخليج بالمقارنة مع ثلاثين سفينة حربية للولايات المتحدة.

وتفضل موسكو استخدام أعضاء مجلس الأمن الدائمين كضامنين للأمن الإقليمي، وفي عام ١٩٨٩ اشتركت لأول مرة مع الولايات المتحدة في تبني قرار للأمم المتحدة. وتمكن الروس إلى حد بعيد من إيجاد إجماع عريض في الأمم المتحدة على إعطاء دور أكثر فعالية للأمين العام للأمم المتحدة في حل الخلافات والتعاون مع المنظمات الإقليمية لخلق بيئة ملائمة للمفاوضات. وبهذه الطريقة يمكن احتواء الخلافات بين الدول رغم أنه من الصعب إيجاد حل للعنف العرقي والإرهاب الدولي.

لقد تزايدت رغبة موسكو في تجنب الصراع في الشرق الأوسط نظراً لحاجتها إلى وجود قوات حفظ السلام في مناطق قريبة من الحدود الروسية، وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز. وتقوم قوات المظلات الروسية والعربات المدرعة بحراسة شوارع منطقتين ووديانهما في جورجيا، وقد فرضت بذلك سلاماً هشاً بين الجيش الجورجي والثوار الانفصاليين. وكان الجيش الروسي الرابع عشر، يقوم بحراسة ضفتي نهر يفصل بين الجيش المولدوفي والميليشيا التابعة لمنطقة ترانزدينستر المأهولة بسكان روس وأوكرانيين.

إن الصراع الدائر في طاجكستان، هو صراع سياسي في جوهره، ولكنه ذو ارتباط قوي بالإسلام والعداوات التقليدية. ويلاحظ أن نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة في صفوف المعارضة أخذ في الازدياد، وتتلقى تلك الجماعات الدعم والتأييد من دعاة الصحة الإسلامية في أفغانستان وإيران. فقد زودت أفغانستان، التي توجد فيها أقلية طاجيكية كبيرة.

الفصل الثالث

من الثنائية القطبية والحرب الباردة

إلى الأحادية القطبية والانفراد الأمريكي عام ١٩٩١

لاشك أن تفكيك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات عديدة، أبرزها روسيا الاتحادية، طرح العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول مستقبل هذا الكيان، وتداعياته على النظام الدولي، وعلى القطب المنافس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك في ظل نظام قد تحول من الثنائية القطبية والحرب الباردة، إلى الأحادية القطبية والانفراد الأمريكي عام ١٩٩١م.

المبحث الأول

تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي بالنسبة إلى الولايات المتحدة

منذ فشل الانقلاب السوفيتي في صيف عام ١٩٩١، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه بعد عدة شهور، خفضت موسكو من الاعتماد على النفوذ العسكري في الشرق الأوسط والخليج العربي. ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة في مجموعة واسعة من القضايا. فبالإضافة إلى إطلاق يد واشنطن في الخليج، فإن الروس تبادلوا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وحسنوا علاقاتهم الثنائية مع الدول العربية المحافظة. وفي مقابل رغبة إسرائيل في حضور مؤتمر للسلام، أعادت موسكو علاقاتهم الدبلوماسية الكاملة معها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وحثت موسكو جميع الأطراف المتصارعة في لبنان على الاعتدال، وعملت علانية على

منع استخدام الإرهاب من قبل الأطراف المختلفة في المنطقة، ورفضت الاستمرار في تحقيق التوازن العسكري لسوريا في صراعها مع إسرائيل.

لقد كانت الإدانة السوفيتية للإرهاب في الشرق الأوسط والخليج مؤشراً قوياً على سياسة جديدة تجاه المنطقة تحت قيادة ميخائيل جورباتشوف. وجاءت نقطة التحول عام ١٩٨٦ عندما شجبت موسكو قيام الفلسطينيين باختطاف طائرة ركاب مدنية أمريكية نتج عنها مقتل أكثر من عشرين شخصاً. وأوضح بيان لوكالة تاس السوفيتية "بأنه لا يوجد أي مبرر لهذا العمل أو لأولئك الذين قاموا به مهما كانت الدوافع التي قادتهم إليه" وقد وصف (جينادي جراسيموف)، الناطق باسم وزارة الخارجية السوفيتية الهجوم الفلسطيني على سفينة ركاب يونانية عام ١٩٨٨، وتفجير حافلة مدنية إسرائيلية بأنها أعمال "إرهابية". كما أن موسكو تعاونت مع الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٩ بعد اختطاف طائرة ركاب مدنية سوفيتية إلى تل أبيب؛ وأشار نائب مدير المخابرات السوفيتية (كي جي بي) الجنرال (فيتالي بونوماريف) إلى رغبة الكي جي بي في التعاون مع أجهزة مخابرات أخرى في مسائل من هذا القبيل. وأجاز (بوريس يلتسين)، خاصة تعاون المخابرات الروسية مع وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي آيه) في سبيل منع الأعمال الإرهابية أو الكشف عنها، وإثر ذلك بدأت الاتصالات بين مسؤولين من جهازي استخبارات البلدين.

المبحث الثاني

طبيعة النظام الدولي

في ظل الأحادية القطبية والانفراد الأمريكي بالعالم

ماذا بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول إلى روسيا الاتحادية؟ ما تأثير ذلك على تغيرات حادثة في النظام الدولي الذي انتقل من الثنائية إلى الأحادية القطبية؟ وما هي طبيعة النظام الدولي في ظل سيادة الأحادية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم؟ تلك هي قضايا هذا المبحث، ويمكن تناول ذلك فيما يلي:

استراتيجيات التوازن العسكري بين المتغير والثابت :

أجرى المحللون السياسيون والخبراء العسكريون دراسات عديدة بعد انتهاء الحرب لتقويم أسباب المتابعة للحرب الأمريكية ضد العراق، وأهمية تلك الحرب بالنسبة إلى توازن القوى العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط. لقد كانت الفرضية الأساسية لسياسة الولايات المتحدة عند دنو الحرب تقوم على أن "دحر صدام حسين سيؤدي إلى إضعاف الثقة بالراديكالية وتقوية المعتدلين، وتعزيز الاستقرار الإقليمي". وترافق ذلك مع توقع الحكومة الأمريكية ظهور تفكير جديد في داخل الشرق الأوسط بشأن الضرورة الملحة لإيجاد تسوية سلمية للصراعات والحاجة إلى إنهاء انتشار أسلحة "الدمار الشامل". ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١- إستراتيجية ذات مسارين:

دخلت الولايات المتحدة في إستراتيجية ذات مسارين في محاولة للتقليل من نزعة العنف الكامنة التي ابتلي بها الشرق الأوسط. ويشتمل المسار الأول على اتخاذ مبادرات للحد من الأسلحة على نطاق واسع بغية تقييد تدفق الأسلحة التقليدية المتطورة على المنطقة إن لم يكن وضع حد لها. أما المسار الثاني فهو موجه نحو تعزيز المعاهدات الدولية التي تسعى إلى إزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من ترسانات جميع أعضاء المجتمع الدولي، والحد - إذا أمكن - من جهود العالم الثالث للحصول على قدرات نووية، لكن احتمالات إيجاد ضوابط فعالة هي مسألة غير أكيدة في أحسن الأحوال.

إن سباق التسلح الإقليمي، قد يكون من أعقد المسائل على الإطلاق. لقد اقترحت إسرائيل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولكنها تصر على تفتيش متبادل من قبل الفرقاء، وترفض الاعتماد على وكالة دولية أو وسيطة. بالمقابل، يصر العرب على أن اتفاقية منع

الانتشار ووكالة الطاقة الذرية الدولية هما الأداتان لفرض القيود على برنامج إسرائيل النووي، من دون الاعتراف غير المعلن الذي يوفره التفنيس المشترك.

وتوجد مشاكل مشابهة فيما يتعلق بشحنات الأسلحة التقليدية، سواء عن طريق البيع، أو المنح غير القابلة للرد. وتعتبر السيطرة على انتشار الأسلحة التقليدية مسألة معقدة لعدة أسباب:

- أ- أن المشترين هم المتحكمون بالسوق.
- ب- أن الموردين الغربيين والشيوعيين بحاجة ماسة إلى العملات الصعبة، وإلى المشترين الأجانب من أجل المحافظة على صناعاتهم العسكرية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.
- ج- أن عدد الموردين من العالم الثالث قد ازداد خلال العقد الماضي، مما زاد من المنافسة على الحصة في الأسواق. وليس من المستغرب أبدًا أن الموردين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو الحكومي، حريصون على تحقيق وفورات في تكلفة الوحدة بزيادة صادرات منتجاتهم إلى الخارج.

لقد وضعت الولايات المتحدة العديد من الخطط لضبط التسليح من أجل كبح اندفاع دول الشرق الأوسط للحصول على الأسلحة التقليدية المتطورة، فضلاً عن قدرات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والذرية. ففي ١٣ أيار/ مايو ١٩٩١ شدد الرئيس بوش، مستخدمًا حرب الخليج الثانية نقطة انطلاق لسياسة الولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيماوية، على مساندة مؤتمر نزع السلاح الذي كان منعقدًا في جنيف في تلك الفترة، بإعلانه عن عدة تدابير من جانب واحد لتسريع المفاوضات لمنع تلك الأسلحة. وتضمنت تلك التدابير التعهد رسميًا بنبذ استعمال الأسلحة الكيماوية، وضمن قيام الولايات المتحدة بتدمير جميع ما لديها من تلك الأسلحة في غضون عشر سنوات من سريان المعاهدة، واقتراح قيام جميع الأطراف "برفض الإتجار في المواد ذات العلاقة بالأسلحة الكيماوية مع الدول التي لا تنضم إلى المعاهدة". وتلا تلك الخطوة بيان صادر عن مجموعة من الموردين الرئيسيين للمواد الكيماوية - وهي ما تعرف بـ "مجموعة أستراليا" - إلى دول العالم الثالث بأنهم ينوون مضاعفة جهودهم لمراقبة المبيعات والسيطرة عليها وذلك في سبيل التقليل من احتمالات استخدام منتجاتهم "لأغراض محظورة".

وقد تم كذلك اقتراح الحد من إرسال الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط في العديد من الندوات. فقد أوصى رئيس وزراء المملكة المتحدة بإعداد سجل دولي، تحت إشراف الأمم المتحدة على ما يفترض، لمراقبة مبيعات الأسلحة. وفي ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١ دعا الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش إلى تجميد حيازة صواريخ أرض - أرض الجديدة وإنتاجها وإجراء التجارب عليها في الشرق الأوسط. كما اقترح أيضًا إجراء مشاورات مكثفة بين الموردين الرئيسيين في سبيل التوصل إلى اتفاقية تتعلق "بضبط النفس الجماعي" في بيع الأسلحة المتطورة لدول المنطقة. (كما أن الرئيس ربط مبادرته باقتراح يحظر إنتاج الأسلحة النووية في المنطقة ويدعو إلى وضع جميع المرافق النووية فيها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية). ولكي لا يتفوق عليها أحد، فإن الحكومة الفرنسية دعت إلى إعداد سجلات دولية لمبيعات الأسلحة للتأكد من وجود "توازن معقول" للمتطلبات الدفاعية للعالم الثالث، ومهمة هذه السجلات مراقبة المحاولات الرامية إلى الإخلال بموازين القوى الإقليمية.

لقد فرضت العقوبة القصوى للحد من التسليح ضد العراق على أثر حرب الخليج الثانية. فتحت إشراف مجلس الأمن الدولي، كان على العراق أن يقوم بتدمير كل مخزوناته من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وجميع قدراته الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك قام مجلس الأمن بالتصويت على فرض حظر شامل للسلاح على العراق وذلك في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩١، ويطلب هذا القرار من الدول الأعضاء إبلاغ الأمين العام بالتدابير المتخذة لضمان عدم قيام مواطنيها وشركاتها بتزويد العراق بمعدات عسكرية، بما في ذلك التكنولوجيا والآلات التي يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية.

ورغم الجهود المكثفة التي قامت بها الولايات المتحدة وغيرها من الموردين، فإنه يبدو أن شهية حكومات الشرق الأوسط للحصول على المزيد من الأسلحة المتطورة لم تتراجع خلال عقد

التسعينيات من القرن العشرين، وكل ما فعلته حرب الخليج الثانية هو مجرد إخفاء حقيقة أنه في مستهل الأزمة وخلال الفترة التي تلتها مباشرة، شهدت المنطقة صراعات وأزمات متواصلة، تجسد حالة عدم الاستقرار المتأصلة في الشرق الأوسط. وقد تراوحت هذه الصراعات من الحروب الأهلية في إثيوبيا والصومال، إلى الإطاحة بالنظام التنشادي المعادي للرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك، إلى الاشتباكات المنقطعة بين القوات المغربية المتمركزة في الصحراء الغربية وقوات جبهة البوليساريو. وفي المناطق الأخرى، كان لبنان يكتنفه عنف داخلي، كما هو الحال في موريتانيا، واستمرت الأوضاع في التدهور في الضفة الغربية وغزة، وعلى طول الحدود العراقية مع إيران وتركيا. وحيثما حاولت الحكومات التعامل مع تنامي الاستياء الشعبي، من خلال إصلاحات هيكلية، كما حدث في الجزائر والمغرب والأردن وتونس، ظل توازن القوى السياسية دقيقاً مع انتهاء حرب الخليج الثانية.

والمفارقة هي أن الطبيعة الهشة للمنطقة، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة، أدت إلى نشوء وضع دينامي يضمن حتمًا فشل الجهود المبذولة لإنهاء سباق التسلح في الشرق الأوسط. وقد كان من المحتمل آنذاك، أن يتبع قادتتها إستراتيجية تقوم على الاعتماد على النفس، لملء الفراغ الناشئ عن غياب الضمانات التي تقدمها قوة كبرى راعية.

الجدول (١-٣)
الأسلحة الفرنسية المرسلة إلى العراق ١٩٨١ - ١٩٨٨

العدد المرسل	نوع السلاح	السلاح
١٤٣	مقاتلة معترضة	ميراج إف - أي سي
١٠٥	عربة مسلحة بصواريخ مضادة للطائرات	إيه إم أكس - ٣٠ رولاند
٧٣٤	صواريخ مضادة للسفن	إيه إم - ٣٩ إكزوست
٧٠٨	صواريخ مضادة للرادارات	أرمات
١٢٠٠	صواريخ مضادة للسفن	إيه إس - ٣٠ إل
١٦٠٠	صواريخ مضادة للدبابات	هوت
٤٨٠٠	صواريخ مضادة للدبابات	ميلان
١٠٥٠	صواريخ أرض - جو	رولاند - ٢
٢٥٧	صواريخ جو - جو	أر - ٥٣٠
٥٣٤	صواريخ جو - جو	أر - ٥٥ ماجيك

Source: Office of Technology Assessment, from data in Stockholm International peace: Research Institute, SIPRI Yearbooks, 1970 through 1990, Armaments and Disarmament.

الجدول (٢-٣)
شحنات الأسلحة إلى العالم الثالث، ١٩٨٣ - ١٩٩٠
اتفاقات مع أبرز الدول المتلقية (بملايين الدولارات)

الدرجة	المتلقي	قيمة الاتفاق ١٩٨٣ - ١٩٨٦
١	السعودية	٢١٨١٩
٢	العراق	٢٠٤٩٠
٣	الهند	٩٢٦١
٤	إيران	٨٩٤٠
٥	سوريا	٧٢٣٥
٦	فيتنام	٦٧٠٠
٧	كوبا	٦٦٨٥
٨	مصر	٥٨١٢
٩	أنجولا	٥١٥٥
١٠	ليبيا	٥٠٣٠
		١٩٧٨ - ١٩٩٠

الدرجة	المتلقي	قيمة الاتفاق ١٩٨٣ - ١٩٨٦
١	السعودية	٦٨٤٩٥
٢	أفغانستان	١٠٩٢٠
٣	إيران	٩٩٩٠
٤	العراق	٩٩٦٥
٥	الهند	٧٥٠٥
٦	مصر	٧٠٤٠
٧	كوبا	٥٩٢١
٨	أنجولا	٥٧٧٥
٩	فيتنام	٥٦٨٠
١٠	سوريا	٥٥٩٠
١٩٨٣ - ١٩٩٠		
١	السعودية	٥٧٣٣٣
٢	العراق	٣٠٤٥٥
٣	إيران	١٨٩٣٠
٤	الهند	١٦٧٦٦
٥	أفغانستان	١٤٢٣٥
٦	مصر	١٢٨٥٢
٧	سوريا	١٢٨٢٥
٨	كوبا	١٢٦٠٦
٩	فيتنام	١٢٣٨٠
١٠	أنجولا	١٠٩٣٠

U.S. Government Arms Control and Disarmament Agency, (Washington, D.C.: GPO.

المبحث الثالث

الأسلحة المتطورة : الصواريخ وأنظمتها الإستراتيجية

قبل بدء المعارك في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، كان أحد المخاوف الرئيسية لدى القادة العسكريين للتحالف احتمال قيام بغداد بشن هجمات بأسلحة كيميائية على قوات التحالف. وكان القادة الأمريكيون يخشون من إمكانية فشل تدابير الإنذار المبكر والملابس والمعدات الواقية. وكانت تلك المخاوف تنطلق من الاعتقاد الراسخ بأن النظام الذي استخدم الأسلحة الكيميائية ضد إيران، بالإضافة إلى استخدامها ضد مواطنيه الأكراد لن يتوانى عن خرق بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يمنع استخدام هذا النوع من الأسلحة، إلى هذه النوع من الأسلحة. وقد تنبه عدد من القادة الغربيين، متأخرين بعض الشيء، إلى الخطر، وحذروا من أن ردهم على ذلك سيكون قاسياً. وفي النهاية، لم يستخدم صدام حسين الأسلحة الكيميائية لأسباب عدة:

- (١) أن فائدتها العسكرية محدودة ضد قوات التحالف، من وجهة نظر تكتيكية.
- (٢) اتخاذ قوات التحالف التدابير الدفاعية اللازمة ضدها.
- (٣) تهديد الحلفاء برد تصعيدي.

ومع دوران رحى الحرب في الخليج، تبين أن أكثر أسلحة العراق فعالية هي صواريخ سكود (Scud) المتحركة غير الدقيقة، التي يصعب تحديد مواقعها. فاستخدمت الأسلحة الكيميائية أو النووية لم يكن وارداً، ما دامت القوات الأمريكية مشاركة في الحرب. غير أن استخدام العراق

لصواريخ سكود ضد إسرائيل كان بمثابة بيان سياسي يحمل مضامين بعيدة الأثر لأنظمة الحكم العسكرية. لقد شككت هجمات صدام حسين الصاروخية على المراكز المدنية الإسرائيلية في التأثير الرادع للترسانة النووية الإسرائيلية، فاللجوء إلى الرد النووي من قبل إسرائيل كان من شأنه أن يثير عاصفة من الانتقادات الدولية وكان من الممكن أن يؤدي إلى تحطيم ترابط التحالف الذي شكلته الحكومة الأمريكية. وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تنجو الصواريخ العراقية أرض - أرض المتحركة من الرد الإسرائيلي، وكان من المتوقع وقوع إصابات جسيمة في المراكز المدنية الإسرائيلية لو كانت مزودة برؤوس حربية كيميائية وبيولوجية. لقد طرحت حرب ١٩٩٠ - ١٩٩١ بالفعل أسئلة في بعض الأوساط حول التأثير الرادع أو المخيف للترسانات النووية. وقد شعر بعض المراقبين أنه يمكن للصواريخ المزودة برؤوس كيميائية أو تقليدية أن تستخدم مستقبلاً كوسائل للردع المضاد - بمعنى أنها تزيد التكلفة البشرية والمادية التي ترتبط بتجاوز الحاجز النووي في حالات الصراع. إن إدخال صواريخ بالسنتية ذات مدى أطول ودقة أكبر، مقرونًا بالجهود الحديثة الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية محلية، دفع المحللين الغربيين إلى مراجعة الحسابات المستخدمة تقليدياً لقياس توازن القوى العسكرية في المنطقة، ورغم استمرار أهمية حجم الكثافة السكانية، والكفاءة التكنولوجية والدبابات والطائرات والمدفعية، فإن القدرة على تجنب أنظمة الإنذار المبكر، واختراق المجال الجوي للعدو، وإنزال ضربات شديدة بالسكان المدنيين والتشكيلات العسكرية باستخدام أسلحة "الرعب"، قد اتخذت وزناً نوعياً أكبر، حيث أصبحت الصواريخ هي "مضاعفات القوة"، وهي الخيار الأفضل. ولاشك أن السنوات المتتالية، كانت تمثل، أكثر الفترات خطراً على أمن دول الشرق الأوسط واستقرارها. ومن المفارقات أنه بينما تتهمك الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفيتي السابق، في مفاوضات تهدف إلى صياغة فوانين لإنهاء الحرب الباردة عن طريق تخفيض الأسلحة الفتاكة، فإن الاتجاه يميل، في المنطقة الواقعة جنوباً، لصالح تكديس أنظمة التسلح الجديدة. حيث أخذت الاهتمامات الأمنية لدى أوروبا تتحول بعيداً عن محور الشرق والغرب، لكي تتركز على منطقة الشرق الأوسط السريعة التقلب. رغم أن بلغاريا، جارة تركيا، تبقى بالنسبة إليها مصدرًا تقليدياً للقلق، فإن العراق وسوريا، وإلى حد ما إيران، هي الأطراف التي تشكل أكبر خطر محتمل على سلامة الأراضي التركية. وبالمثل، تنظر كل من اليونان وإيطاليا بالإضافة إلى تركيا، بشيء من الخوف، إلى انتشار أنظمة الإطلاق الحديثة لدى الدول الواقعة على طول السواحل الجنوبية للبحر المتوسط. فهذه الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لا تمتلك أنظمة الإنذار المبكر، أو الدفاعات الجوية.

ختام الدراسة :

لا شك أن من أهم تداعيات الانتهاء من الحرب الباردة، تحول النظام الدولي من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية بنهاية عام ١٩٩١م، وذلك بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي الذي اختزل في دولة روسيا الاتحادية التي حلت محل الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، هو تراجع الصراع الأيديولوجي، وتزايد دور العوامل الاقتصادية في إدارة العلاقات بين الدول وأولويتها عن أي عوامل أخرى.

خلاصة البحث

خلصت الدراسة إلى عدة تساؤلات منها :

الأول : ما هي التغيرات التي اعترت النظام الدولي ابتداءً من عام ١٩٨٥م، بتولي جورباتشوف حكم الاتحاد السوفيتي؟

وقد أوضحت الدراسة ذلك في الفصل الأول للدراسة، حيث توصلت إلى أن فترة حكم جورباتشوف في الفترة من ١٩٨٥م-١٩٩١م، أي نحو ست سنوات، كانت تعبيراً عن الدخول السوفيتي في مربع التفكيك، واختزال الكيان الإمبراطوري العالمي في دولة روسيا التي تمثل نحو ٧٠% من الاتحاد السوفيتي، واحتلت مقعد الاتحاد الدائم في مجلس الأمن، وهو أمر يقود إلى احتمالات عودة روسيا الاتحادية إلى التنافس الدولي

وهو ما حدث فعلاً، وتؤكد بالنفوذ الروسي في سوريا، وأوكرانيا، والمنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.

الثاني : هل كان لتفكك الاتحاد السوفييتي الأثر الكبير في الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؟ وقد كانت الإجابة حاسمة بـ "نعم"، حسبما ورد في الدراسة.

الثالث: هل أدت الهيمنة الأمريكية والانفراد الأمريكي على النظام الدولي، إلى اندلاع حروب البلقان وغزو أفغانستان والعراق، وإشاعة حالة عدم الاستقرار في العالم وخلق مناطق ساخنة وتغيرات في الخرائط العالمية؟ وكانت الإجابة واضحة في الدراسة بـ "نعم" حيث أن الانفراد الأمريكي في العالم خلق أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ثم قاد ذلك إلى الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، ولا زال لذلك الأثر في استمرار حالة عدم الاستقرار.

المراجع

المراجع العربية :

أولاً - الوثائق :

- ١- "مشروع أوروبا عام ٢٠٣٠. التحديات التي يجب مواجهتها والفرص التي يجب اغتنامها"، تقرير فريق البحث في مستقبل الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٣٠"، المجلس الأوروبي، بروكسل، مارس / آذار ٢٠١٠م، مترجم.
- ٢- اتفاقية ماستريخت ١٩٩١م لتكوين الاتحاد الأوروبي، موقع الاتحاد الأوروبي على الإنترنت. <http://eu-arabic.org/overview.htm>
- ٣- خطاب جورباتشوف في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً - الكتب :

- ١- أحمد ثابت (دكتور)، المشاركة الأوروبية المتوسطة: دراسة وتقييم، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.
- ٢- جمال علي زهران (دكتور)، العلاقات الدولية: النظرية العامة والتطور، القاهرة، دار الرحمة للطباعة والنشر، ٢٠١٤م.
- ٣- جمال علي زهران، العلاقات الدولية والسياسة الخارجية (المبادئ والتطور)، طبعة خامسة، ٢٠٠٦م.
- ٤- روبيرت بريزر، اقتصاديات الاضطراب العالمي: الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من النمو الممتد إلى التراجع الممتد، ١٩٤٥ - ٢٠٠٥، دار نشر فيرسو، نيويورك، ٢٠٠٦م.
- ٥- ريمي براج (دكتور)، أوروبا والطريق الروماني، (مترجم)، دار نشر جاليمار، سلسلة "فوليو إيسي"، باريس، ١٩٩٩م.
- ٦- عبد السلام رضوان (دكتور)، جيران في عالم واحد، (نص تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (ع ٢٠١)، سبتمبر/ ١٩٩٥م.
- ٧- فيبي مار، ووليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط خلال وبعد الحرب الباردة، ترجمة/ عبدالله جمعة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦م.
- ٨- كارل لامرز وولفجانج شويبله "أفكار حول السياسة الأوروبية"، (مترجم)، دار نشر CDU/CSU - فراكتشن، برلين، سبتمبر/ أيلول، ١٩٩٤م.
- ٩- لسترثرو، المتناطحون (المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان، وأوروبا، وأمريكا)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥م.
- ١٠- مارك كريبو، اختلافات أوروبا، (مترجم)، جاليليو، باريس، ٢٠٠٦م.
- ١١- محمد السيد سليم (دكتور)، السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط، (كراسات استراتيجية)، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧م.

١٢- ميخائيل جوربا تشوف، البيريسترويك (تفكير جديد لبلادنا والعالم)، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٨م.

ثالثاً - الدوريات:

- ١- الأهرام، الاتحاد الأوروبي في سن الـ (٦٠)، تحديات لا تنتهي تقرير إعداد/ منال لطفي، ٢٥ مارس ٢٠١٧م.
 - ٢- الأهرام، تقرير شامل من لندن، بعنوان: سيكولوجية الطلاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، تقرير إعداد/ منال لطفي، الأهرام، ١/٤/٢٠١٧م.
 - ٣- إعداد/ منال لطفي، الأهرام، القاهرة، ١ أبريل ٢٠١٧م.
- الأهرام، سيكولوجيا الطلاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، تقرير

المراجع الأجنبية :

I- Books:

- 1- Aharon Levrant, "Surface to Surface Missiles: The Threat to Israel", Memorandum no. 24, Tel. Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, July 1988.
- 2- Armand Clésse and Lothar Rühl, Beyond East-West Confrontation: Searching for a New Security Structure in Europe Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft for The Institute for European and International Studies, Luxembourg, 1990.
- 3- Betelsmann Foundation, European Deficits, European Perspectives: Taking Stock of Tomorrow, Gütersloh, Germany: The Foundation, 1989.
- 4- Campbell, Kurt M., and MacFarlane, S. Neil, Gorbachev's Third World Dilemmas, London: Routledge, 1989.
- 5- David Mitrany, A Working peace System Chicago, III.: Quadrangle Books, 1966.
- 6- Duncan, Raymond W., and Ekedahl, Carolyn McGiffert, Moscow and the Third World Under Gorbachev, Boulder, Colo: Westview Press, 1990.
- 7- Ernest B. Hass, The Uniting of Europe, Stanford, California: Stanford University Press, 1998.
- 8- European Political Cooperation (EPC), 4th ed., Bonn: The Press and Information Office of the Federal Republic of Germany, 1992.
- 9- German Information Center, Treaty Between the Federal Republic of Germany and the German Democratic Republic Establishing a Monetary, Economic and Social Union, Bonn: The Center, 1990.
- 10- Golan, Galia, Soviet Policies in the Middle East, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

II- Periodicals:

1. Andrey Kolosov, "Reexamining Policy in the Third World", **Mezhdunarodnaya Zhizn**, April 1990, no.
2. Alton Frye, "How We Can Contain the Mideast Arms Explosion", **Washington Post**, June 16, 1991.
3. Atlantic Council of the United States, **Washington, D.C.**, Isuietin 2, no. 4 (April 15, 1991).
4. Bruce Stokes, "Germany's Turbulent Unification", **Trans-atlantic Perspectives**, Summer 1991.
5. Carus, "The Genie Unleashed: Iraq's Chemical and Biological Weapons Production", Policy Papers no. 14, May 1989.

III- Websites

(¹) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%D8%A7%D9%86%D8%B6%D,%85%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%A7%AF%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A>

(²) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي باللغة العربية (على شبكة الإنترنت):

<http://eu-arabic.org/overview.htm>.

(³) موقع مجلس الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت،

<http://europa.eu/Index.htm>.

Summary

The international system faced enormous challenges after its lack of balance between two major poles: the Soviet Union in the East and the United States in the West, where the Soviet Union emerged from the international arena after its dissolution and demilitarization in the Russian Federation, which occupied its place within the Security Council as a great power, By the end of 1991 .The world order prevailed after the end of World War II in 1945, a bipolar system with hot and cold conflicts, and lasted more than 40 years between the tug and pull until it was decided in favor of the American pole, which was able to control the international system and take the Soviet Union from the international arena to sing The American pole of the international system, beginning in the last decade of the twentieth century .Perhaps one of the most obvious features of this new era of the international system is the retreat of the so-called ideological conflicts between capitalism and socialism after the collapse of the socialist experiment with the dissolution of the Soviet Union. At the same time, the economic dimension takes precedence over the relations between the major and minor countries. In international and regional relations, which has helped to form many regional blocs at all levels

***Economic factors affecting the emergence of
neonatal electrodes In the international system EU:
a model (1991 - 2015)***

PH.D. in Political Science

Prepared by

Rashed Hossien Alkhiarin